

متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل كشف التدفقات النقدية ودوره في تقييم الأداء المالي

فاطمة علي محمود بني ملحم

بلدية الطيبه

محاسبة

الملخص

أهمية قائمة التدفقات النقدية والتي تقوم بإعدادها الشركات في تقييم أدائها الفعلي والحقيقي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة ودون اللجوء إلى المصادر الخارجية حيث يمكن أن تواجه هذه الشركات صعوبة في الحصول عليها عند الحاجة لها إلى جانب قائمتي المركز المالي والدخل اللواتي اعتادت الشركات على استخدامهم في الماضي وحيث أن تلك القوائم (المركز المالي والدخل) تعتمد على مبدأ الاستحقاق ، لذلك فإن تقييم أداء الشركات كانت متناقضة فبعضها يعطي نتائج جيدة ولكن عند استخدام التدفقات النقدية تكون مختلفة.

المقدمة

أنا أؤيد وأوضح القياس والإفصاح المحاسبي يختلف بشكل ملحوظ عن النهج المعتاد المتبع في الأدبيات المحاسبية الموجودة. هذا النهج الجديد، الذي أسميه منظور "التأثيرات الحقيقية"، يجادل بأن كيفية قيام المحاسبين بقياس وإبلاغ المعاملات الاقتصادية للشركات والأرباح والتدفقات النقدية إلى أسواق رأس المال لها تأثيرات كبيرة على القرارات الحقيقية للشركات، وبشكل أعم، على تخصيص الموارد في الاقتصاد.

في معظم الأدبيات الموجودة، تتمتع الشركات خارجياً بتصفية أرباح مستقلة عن النظام المحاسبي، ويتمثل دور الإفصاح المحاسبي في توفير معلومات حول هذه الأرباح التصفية. عند وجود تأثيرات حقيقية، فإنها تنشأ بإحدى طريقتين، الكفاءة التعاقدية أو تكاليف الملكية. المنظور الأول هو أن العقود بين الوكلاء الاقتصاديين ذوي المصالح المتضاربة غالباً ما تستند إلى البيانات المحاسبية والمعلومات الأفضل تجعل هذه العقود أكثر كفاءة. على سبيل المثال، المعلومات المقدمة إلى مجلس إدارة الشركة لتقييم ومكافأة الأداء الإداري يمكن أن تعزز كفاءة عقود التعويض، وتقلل من أقساط المخاطر المدفوعة للمديرين، وتغير الجهود الإدارية، وبالتالي يكون لها تأثيرات حقيقية.

هو أن الإفصاحات لها تأثيرات حقيقية لأنها تُعلم الشركات المنافسة في أسواق المنتجات التي تقلل أفعالها التدفقات النقدية للشركة المفضح عنها. في حين أن هذين المنظورين لهما ميزة، إلا أنهما لا يعالجان النوع المعتاد من الإفصاحات التي يهتم بها واضعو المعايير المحاسبية - الإفصاحات التي يتم إجراؤها لحشد مجهول الهوية من المستثمرين والتجار الذين يشكلون مجتمعين سوق رأس المال أو سوق العقود الآجلة، تم الإفصاح للجمهور بشكل عام.

إن قائمة التدفقات النقدية تستخدم بشكل واسع من قبل المحللين والمدراء الماليين والمؤسسات المالية والمصرفية، ولكن بغض النظر عن الجهة التي تستخدم هذه القائمة فإن أهدافها جميعاً تبقى واحدة وهي معرفة مصادر النقد وطرق استخدامه. وتأتي أهمية التدفق النقدي في أنها توضح الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية وبيان طبيعة هذا التدفق داخلياً وخارجياً.

تستخدم الكثير من الشركات المالي لأغراض تقييم أداؤها المالي، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، حيث يعتمد مدى صحة على دقة وصحة القوائم المالية المختلفة وبشكل

رئيسي على قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة نتائج الأعمال (قائمة الدخل).

وقد تختلف أساليب المالي المستخدمة من شركة إلى أخرى، وهذا يعتمد بشكل رئيسي على الهدف فهناك المقارن للقوائم المالية وهناك التحليل باستخدام النسب المالية. ولكن بغض النظر عن أسلوب المستخدم، فإن المالي الذي يعتمد على قائمتي المركز المالي والدخل قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة وذلك بالرغم من الإيجابيات التي يتمتع بها، وهذا بسبب العيوب التي تعاني منها هذه القوائم المالية (الميزانية العمومية والدخل).

وبالرغم من أهمية قائمتي المركز المالي والدخل لأغراض، فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أيضاً من القوائم التي يمكن الاعتماد عليها لأغراض المالي لما تتمتع به من مزايا خاصة فيما يتعلق بواقع السيولة الحقيقية للشركة (النقدية الجاهزة) والتي قد تساعد على قياس مدى قدرة الشركة الفعلية على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة. وأيضاً فيما إذا كانت الشركة بحاجة إلى تمويل خارجي، لذا فإن التحليل المالي بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية يعطي الوقت الكافي للمنشأة لدراسة البدائل التمويلية المتاحة بدلاً من اللجوء إلى المصادر التمويلية ذات التكلفة العالية عند فوات الأوان.

مفهوم التدفق النقدي

التدفق النقدي ليس مفهوماً جديداً. حتى القرن الثامن عشر، كانت محاسبة التدفق النقدي هي نظام الإبلاغ الرئيسي. كانت هناك أهمية قليلة نسبياً تعلق على المخصصات المحاسبية وقياس الأرباح نظراً لأن معظم المعاملات تم إجراؤها وتسجيلها نقداً. ومع ذلك، عجلت الثورة الصناعية من نمو الأعمال والاستمرارية التي تطلبت أموالاً أكثر من الأعمال المتولدة. أدى التعقيد وعدد المعاملات إلى زيادة الحاجة إلى بيانات مالية دورية تقيس الربح والمركز المالي. وبالتالي، أصبحت المخصصات المحاسبية ضرورية. كانت مقاييس الاستحقاق اقتراباً من التدفقات النقدية المستقبلية. على مدى عمر الشركة، كان من المتوقع أن الأرباح وقيمة صافي الأصول ستعادل صافي التدفق النقدي. وهكذا، شكل مفهوم التدفق النقدي جوهر نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق القائم على التخصيص كما نعرفه اليوم.

الرجة الوحيدة المتسقة بين مؤيدي تقارير التدفق النقدي هي أن تقارير التدفق النقدي تتجنب نقاط الضعف المرتبطة بنظام التخصيص الذي يشكل جوهر نظام المحاسبة التقليدي لدينا. وبالتالي ، أوصى هؤلاء المؤيدون بالتخلي عن قياس الدخل لصالح قياس التدفقات النقدية. يُعزى الكثير من التطور في محاسبة التدفق النقدي إلى لوسون ولي. اعتبر هؤلاء المؤلفون الكيان كنظام مالي شامل. يمثل هذا النظام التدفقات النقدية الداخلة التي يولدها الكيان والتدفقات النقدية الخارجة التي يحققها مع أي متبقي يكون-

اهمية المعلومات في قائمة التدفقات النقدية

تعرف المعلومات بشكل عام على انها بيانات بعد اجراء عمليات التشغيل عليها ، والمعلومات المحاسبية بها نفس المنحى فعادة ما يتم جمعها وقياسها وتلخيصها و تبويبها وعرضها في القوائم أو الكشوفات المالية حتى يتمكن المعينون من استخدامها في التقييم واتخاذ القرارات .

وتعمل المعلومات المتوفرة عن الواقع الفعلي للوحدة الاقتصادية على تخفيض درجة عدم التأكد الى حدودها الدنيا ، فالمستثمرون والمقرضون الحاليون أو المرتقبون أو غيرهم من الاطراف المستخدمة للمعلومات حددوا طبيعة قراراتهم بمدى فائدة المعلومات المنشورة في القوائم المالية ، وتنبع اهمية المعلومات في قائمة التدفقات النقدية من دورها الاساس في توفير معلومات لا تظهرها كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، لذا تعد هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين اذ تختلف عن قائمة الدخل في ان الاخيرة تعتمد على الاساسين النقدي والاستحقاق في تقرير نتائج عمليات الوحدة ، كذلك قائمة الميزانية فهي تتضمن حسابات تخضع الى تقويمات وتقديرات في ظل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ، باستثناء النقد ؟، فمثلاً تعتمد الحسابات المدنية على الطريقة المستخدمة للاعتراف بالايراد ، ويعتمد المخزون على طريقة التقويم المفترضة ، وتعتمد قيم الموجودات على طريقة الاندثار المستخدمة ، وتتأثر قائمة الدخل بالبنود السابقة كافة، عليه فقد تتجلى اهمية قائمة التدفقات النقدية من طبيعتها الثابتة وغير الخاضعة للاجتهد والتغيير الشخصي .

ولعل الأساس الذي تعد بموجبه قائمة التدفقات النقدية (الأساس النقدي) هو السبب بتفضيل استخدامها اذ لا يسمح بتأجيل المصروفات أو جزء منها اذا ماتم دفعها فعلاً، أو تأجيل الاعتراف بالايراد في حالة استلامه كذلك تنبع اهمية القائمة من سهولة إعدادها، اذ يمكن إعداد القائمة في ظل معرفة أولية بالمحاسبة وحتى في حالة غياب الحاسوب الاتي ، هذا فضلاً عن وضوح معلوماتها وامكانية فهم واستخدام تلك المعلومات (معلومات التدفق النقدي) بالنسبة لمستخدمي القوائم فيما لو اعدت الحسابات على اساس الاستحقاق .

ومن المزايا الاخرى المنسوبة الى المعلومات في قائمة التدفقات النقدية ، تقييم كل من السيولة والقدرة الايوائية والمرونة المالية للشركة .
ان السيولة تتمثل بالقدرة النسبية على تحويل الموجودات الى نقدية ، ويشار لها في بعض الاحيان في ضوء قرب أو بعد موجود ما من النقد .

العلاقة بين التدفق النقدي وصحة الشركة

التدفق النقدي:

التدفق النقدي هو مقياس مهم للملاءة التجارية. يربط هيئ التدفق النقدي بالمرونة المالية عندما يذكر أن المرونة المالية هي قدرة الشركة على "التحكم في المقبوضات والمدفوعات النقدية للبقاء على قيد الحياة لفترة من الشدائد المالية". علاوة على ذلك ، أكد هيث وروزينفيلد أن:

الملاءة المالية هي ظاهرة مالية أو نقدية. الشركة المذيبة هي الشركة التي لديها نقود كافية لدفع ديونها ؛ الشركة المعسرة هي الشركة ذات السيولة النقدية غير الكافية. إن تقييم الملاءة المالية هو في الأساس مشكلة تقييم مخاطر عدم قدرة الشركة على جمع نقود كافية قبل دفع ديونها.

إن الملاءة المالية ليس مجرد مسألة تقييم ما يسمى الأصول والخصوم المتداولة للشركة من منظور المقرضين ، فإن النقد هو ما يدين به الخدمات ويدفع الديون. من خلال استقصاء لمسؤولي القروض التجارية، فولمر، جافين، ولاحظوا أنه بالنسبة لطلبات القروض التجارية الجديدة ، يطلب 90% من مسؤولي الإقراض بيان التدفقات النقدية.

80% من هذه الجهات المقرضة تتطلب أيضاً جدول التدفق النقدي المحدد من قبل المقرض. فيما يتعلق بعوامل مخاطر الإقراض، وجدت أن المجهين صنفوا استقرار التدفقات النقدية بمرور الوقت على أنه أهم عامل يليه، حسب ترتيب الأهمية، استقرار صافي الدخل، والنسب الرئيسية التي يحددها المقرض، والعوامل الذاتية (الحجم، السمعة، العلاقة السابقة مع البنك)، واتجاهات الصناعة، وتصنيف وكالة الائتمان، ومدى ملاءمة القرض في المحفظة، ونماذج التصنيف الائتماني. قدمت إطاراً لقياس قدرة الديون التي تضمنت مخاطر التخلف عن السداد وخسارة الأخطاء. كان مقياسه المقترح لمخاطر التخلف عن السداد هو نسب تغطية التدفق النقدي. كانت حصته في استخدام نسب تغطية التدفق النقدي هي أن الدين يتم خدمته بشكل أساسي من التدفق النقدي الحر المتولد داخلياً. افترض بحث التنبؤ بفشل التدفق النقدي السابق ضمناً العلاقة بين التدفق النقدي وخدمة الدين والقدرة على سداد الديون عند صياغة علاقة بين التدفق النقدي والفشل المالي. هذا أمر معقول للغاية، وربما أكثر منطقية من العلاقة بين قيم الأصول والدخل وخدمة الدين والقدرة على سداد الديون، افتراض قائم بالفعل على نظرية معقولة.

سياسة التدفق النقدي وتوزيعات الأرباح

من المعترف به على نطاق واسع أن مستوى توزيع الأرباح مرتبط بقدرة الشركة على سداد هذه المدفوعات. وتعكس قدرة أي كيان على دفع توزيعات أرباح، بالتالي، حالته المالية. ما إذا كانت القدرة على جعل توزيعات الأرباح مرتبطة تجريبياً بالتدقيق تظل قضية خلافية. لإلقاء مزيد من الضوء على هذه المشكلة، تحقق من القدرة التنبؤية المتزايدة للتدفق النقدي على معلومات الاستحقاق في التنبؤ بالتغيرات في توزيعات الأرباح. ولاحظت أن معلومات التدفق النقدي لا تحتوي على محتوى متزايد كبير على المعلومات التراكمية. ومع ذلك، في حالة الشركات المتعثرة مالياً، من المعقول وجود علاقة بين التدفق النقدي وتوزيعات الأرباح أو تغييرات توزيعات الأرباح. هذه الحجة معقولة لسببين. أولاً، يتم دفع توزيعات الأرباح من التدفقات النقدية وتحت ضائقة مالية حيث تكون التدفقات النقدية ضعيفة، فمن المتوقع أن يتم إلغاء مدفوعات الأرباح أو حذفها. ثانياً، على المدى الطويل، تعتبر التدفقات النقدية مهمة في الحفاظ على توزيعات الأرباح. وبالتالي، يولي المساهمون اهتماماً كبيراً للتدفقات النقدية المستقبلية في شكل تدفقات أرباح مستقبلية

عند التحقق من قيمة الشركة. اقترح أن مديري الشركات المتعثرة التي لها تاريخ طويل في توزيع الأرباح يترددون في حذف توزيعات الأرباح "لأنهم سيكونون أول مديرين في سنوات عديدة ولدت سياساتهم نقوداً غير كافية لدفع أرباح الأسهم". بدون التدفق النقدي الكافي، يكون البديل هو تقليل مدفوعات الأرباح النقدية، أو اللجوء إلى أسهم المكافأة أو إصدار حقوق أو الاقتراض لتغطية مدفوعات الأرباح. قد يكون أي واحد أو مجموعة من هذه البدائل مؤشراً على عدم كفاية التدفقات النقدية التشغيلية الجارية وبالتالي الضائقة المالية.

التدفق النقدي والمحاسبة الإبداعية

من المعترف به على نطاق واسع في الأدبيات أن المحاسبة الإبداعية تتعارض مع روح التنظيم المحاسبي وهدفها الأساسي هو تضليل مستخدمي المعلومات المالية وحتى الاحتيال عليهم.

التقارير المالية في الظروف القصوى. تجادل الأدبيات أيضاً أن المحاسبة الإبداعية ممكنة إلى حد كبير وتشجعها مرونة معايير المحاسبة ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً. بالنظر إلى أن الهدف من المحاسبة الإبداعية هو تصوير ما هو مواتٍ من خلال تشويه المعلومات المحاسبية غير المواتية ودعمها، فليس من المستغرب أن الشركات المتعثرة أكثر احتمالاً من الشركات غير المتعثرة للانخراط في مثل هذه الممارسات. تشير الأدبيات باستمرار إلى نزعة عالية للشركات المتعثرة للانخراط في المحاسبة الإبداعية.

استمرار وتسعير الأرباح والمستحقات والتدفقات النقدية

الفروق الضريبية بين الكتب، لا يوجد دليل مباشر على أن الفروق الكبيرة في الضرائب الدفترية تشير إلى الأرباح الأقل ثباتاً. أقوم أيضاً بفحص ما إذا كانت الفروق الضريبية الكبيرة مرتبطة بمستحقات أو تدفقات نقدية أقل ثباتاً. تشير تقارير الأبحاث المحاسبية السابقة إلى التوافق مع الأرباح المستحقة التي تكون أكثر صلة بعكس أداء الشركة مقارنة بالتدفقات النقدية. ومع ذلك، تشير الأبحاث أيضاً إلى أدلة تتفق مع عنصر الاستحقاق للأرباح التي تكون أقل ثباتاً للأرباح المستقبلية من عنصر التدفق النقدي. نظراً لأن الاستحقاقات التقديرية أقل ثباتاً من الاستحقاقات غير الاختيارية،

إذا كانت الفروق الضريبية الدفترية تشير إلى تقدير في عملية الاستحقاق ، فإن سنوات الشركة ذات الفروق الضريبية الكبيرة في الكتب سيكون لها مستحقات ثابتة أقل من سنوات الشركة ذات الفروق الضريبية الصغيرة.

ثانياً، أساهم في الأدبيات التي تبحث في تقييمات المستثمرين لاستمرار الأرباح. أقوم بخصص ما إذا كانت الاختلافات الكبيرة في الضرائب الدفترية تؤثر على توقعات المستثمرين بشأن استمرار الأرباح ومكوناتها. والإبلاغ عن أن العوائد أقل ارتباطاً بالأرباح عندما تكون فروق الضرائب الدفترية للشركة كبيرة أو شديدة التغير. تفترض هذه الاختبارات ضمناً أن الأرباح تكون أقل جودة عندما تكون الفروق الضريبية الدفترية كبيرة وأن السوق يقوم بتسعير الأسهم وفقاً لذلك. أقوم بتوسيع هذا التحليل واختبر هذا الرابط بشكل مباشر أكثر من خلال التحقيق فيما إذا كان تقييم السوق لاستمرار الأرباح لسنوات الشركة مع وجود فروق ضريبية كبيرة في الكتب يتوافق مع الثبات الملحوظ في الأرباح.

تشير نتائجي إلى أنه بالنسبة إلى سنوات الشركات ذات الفروق الضريبية الإيجابية الكبيرة (أي الدخل الكتابي الذي يزيد عن الدخل الخاضع للضريبة) ، فإن دخل التقارير المالية قبل الضريبة ومكون الاستحقاق من الأرباح يكونان أقل ثباتاً بالنسبة للأرباح لعام واحد. مقارنة بسنوات الشركة ذات الفروق الضريبية الضريبية الصغيرة. 4. بالإضافة إلى ذلك ، يكون عنصر التدفق النقدي أيضاً أقل ثباتاً في سنوات الشركة هذه ، مما يشير إلى أن الفروق الضريبية الدفترية تحتوي على معلومات حول تدفق التدفق النقدي الأساسي وكذلك المستحقات. تتوافق النتائج مع التخمين القائل بأن الفروق الكبيرة في الضرائب الدفترية مرتبطة بانخفاض معدل استمرار الدخل. عندما أقوم بالتحقيق في توقعات المستثمرين للأرباح المستقبلية لسنوات الشركة مع وجود فروق ضريبية إيجابية كبيرة ، تشير الدلائل إلى أن المستثمرين يقللون من توقع استمرار الأرباح مما يؤدي إلى تسعير عنصر الاستحقاق للأرباح بطريقة تتفق مع ثبات أقل. ومع ذلك ، يقلل المستثمرون من توقع استمرار التدفقات النقدية التي تزيد عن تلك المطلوبة ، وبالتالي يقللون من أهمية استمرار إجمالي الأرباح في سنوات الشركة هذه.

التأثيرات على جودة التقارير المالية

في الأدبيات المحاسبية، تقيس العديد من جودة التقارير المالية من خلال التأثيرات على التقارير المالية. أن جودة التقارير المالية مرتبطة بالعديد من التأثيرات المختلفة. الحوكمة ومهنة المحاسبة والعوامل الاقتصادية والقوى الدولية والضرائب والأنظمة السياسية هي بعض العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية وتتحكم فيها. تشمل هذه التأثيرات: إدارة الأرباح ، ممارسات حوكمة الشركات، أسواق رأس المال، الرقابة الداخلية ، أنظمة التقارير الداخلية ، معايير المحاسبة، تقنيات المعلومات وأنظمة المعلومات المحاسبية، التدقيق، المحافظة على المحاسبة، إعادة البيانات المالية، سمعة الشركة، الثقافة، أخلاقيات العمل، الرؤساء التنفيذيين (الرئيس التنفيذي) العمر، والرئيس التنفيذي داخل حيازات الديون ، وحجم الكيان ، والعمر ، وحجم مجلس الإدارة

قائمة التدفقات النقدية :

إن إعداد قائمة التدفقات النقدية يحتاج إلى ثلاثة أمور رئيسية وهي ميزانية عمومية أول المدة وميزانية عمومية آخر المدة وقائمة الدخل للفترة والتي غالباً ما تكون سنة مالية (5)، حيث تقسم التدفقات النقدية إلى ثلاث أقسام:

أ- النقدية من العمليات التشغيلية.

ب- النقدية من العمليات التمويلية.

ج- النقدية من العمليات التمويلية.

ويمكن حساب صافي التدفق النقدي من خلال جمع التدفقات النقدية الواردة وطرح التدفقات النقدية الصادرة منها وذلك للأقسام الثلاثة للنقدية السابقة الذكر. يمكن تسمية قائمة التدفقات النقدية بعدة أسماء مثل قائمة المصادر والاستخدامات أو قائمة التغيير في المركز المالي أو قائمة النقد المحصل أو النقد المدفوع. هذا يعني أن قائمة التدفقات النقدية عبارة عن تقرير يوضح كيفية تمويل الشركة لنشاطاتها وكيفية استخدامها لهذه المصادر خلال الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة. إن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة مهمة للإدارة المالية لتقييم السياسات المالية والوضع المالي لنقدية الشركة حيث أن الشركة تحتاج إلى نقدية كافية لتلبية

متطلباتها المتعددة والتزاماتها على الأقل على مستوى المستقبل القريب ، وأيضاً لقياس السيولة والربحية ومدى نجاح المشروع، وما توفره من الشفافية للتدفقات النقدية الواردة والصادرة.

إن لقائمة التدفقات النقدية مزايا عدة ويمكن توضيحها بشكل مختصر:

أ- تساعد إدارة النقدية بفاعلية.

ب- تساعد في الإدارة المالية الداخلية للشركة.

ج- توضح حركة النقدية (الصادرة والواردة) للشركة.

د- تكشف مدى نجاح أو فشل خطة النقدية للشركة.

هـ- تساعد على التحكم في المصروفات النقدية.

و- تعتبر وسيلة من وسائل الرقابة على أنشطة الشركة.

ومن جهة أخرى فإن أهمية قائمة التدفقات النقدية تكمن في تزويد المحللين الماليين بمعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية، وبالتالي الاعتماد عليها في التنبؤ بقدرة الشركة في الحصول على التمويل اللازم في الوقت المناسب، وبالنسبة للمستثمر تعتبر قائمة التدفقات النقدية أداة مهمة في إرشاده بالاستثمار في الشركة أو عدم الاستثمار، ويمكن تلخيص أهمية قائمة التدفقات النقدية في النقاط التالية:

أ- تعتبر أداة مهمة للإدارة المالية لمعرفة التغيرات التي طرأت على الشركة.

ب- تساعد على ضمان توفير الاحتياجات التمويلية للشركة واستخدامها بفاعلية وكفاءة.

ج- تساعد في تحديد المشاكل المالية ووضع السياسات المالية طويلة الأجل.

د- المساعدة في إعداد الموازنات النقدية التقديرية.

هـ- إلقاء الضوء على العمليات المالية للشركة وتحليل الماضي وتوقع المستقبل.

و- تحليل مصادر التمويل الذاتية والخارجية وهل تم استخدامها حسب الخطة المرسومة أم لا.

ز- معرفة مدى كفاءة استخدام رأس المال العامل خلال فترة محددة.

ح- بيان الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر (تدفق للداخل أو الخارج).

ط- بيان قدرة الشركة على إنتاج النقد وهو العنصر الأساسي الذي يستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح في الشركة.

ي- تساعد في الإجابة على عدة تساؤلات مالية مهمة مثل:

- لماذا يعتبر الوضع النقدي للشركة غير متوازن بالرغم من تحقيق الشركة لأرباح؟.
- كيف يمكن توزيع أرباح بالرغم من تحقيق الشركة لخسائر؟.
- كيف تم استخدام الربح؟.
- لماذا انخفضت الموجودات المتداولة بالرغم من ارتفاع صافي الدخل؟.

ولكن وبالرغم من أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للشركة، هذا لا يعني أن الميزانية العمومية وقائمة الدخل تعتبران أقل أهمية بل بالعكس فجميع هذه القوائم تعتبر مكملة لبعضها البعض للحصول على صورة واضحة وكاملة للوضع المالي للشركة. حيث أن قائمة التدفقات النقدية تكشف عن التغيرات النقدية التي تظهرها قائمتي المركز المالي والدخل.

مبررات الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية :

"من السهل للشركة التلاعب بالأرقام ولكن من الصعب جدا أن تتلاعب بالنقدية المقبوضة لهذا يجب مراقبة نقدية الشركة عن كثب"، عند تحليل السيولة فإن المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر من المعلومات التي توفرها الميزانية العمومية وقائمة الدخل، حيث أن الميزانية العمومية توفر معلومات جامدة والتي تقيس فترة مالية معينة من الوقت، أما قائمة الدخل فتحتوي على بعض التصنيفات الغير نقدية مثل الاستهلاك، والمصاريف والإيرادات المستحقة. ولكن على النقيض من ذلك فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر كسجل للتغيرات التي تحدث في القوائم المالية الأخرى وتلقي الضوء بشكل واضح على ما يهم حملة الأسهم لمعرفة النقد المتوفر من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية. أظهرت وجود علاقة بين الشكل الذي تقدم به المعلومات والقرارات التي يتخذها المسؤولون في الشركة.

إن معظم المؤسسات التي تقوم بإعداد التصنيف الائتماني تستخدم بشكل رئيسي نسب قائمة التدفقات النقدية في قرارات التصنيف وقياس المخاطر الاستثمارية وحيث أن قائمة التدفق النقدي تبرز التباعد بين المحاسبة على أساس الاستحقاق والمحاسبة على الأساس النقدي فهي تحول الأرباح الواردة في قائمة الدخل إلى الأساس النقدي.

لذلك فإن نسب قائمة التدفقات النقدية تعطي صورة أوضح للملاءة المالية للشركة، حيث أنها عبارة عن قائمة توضح مصادر الأموال وطرق استخدامها. حتى البنوك (كمقرضين) تفضل أن يكون لديها قائمة تدفقات نقدية للشركات التي ترغب بالاقتراض عند اتخاذ القرار الائتماني، وقد أثبتت الدراسات الميدانية وجود اختلافات في دقة تقييم الملاءة للشركات المقرضة من قبل مدراء الإقراض في البنوك التجارية الذين يستخدمون التدفقات النقدية (أساس النقدية) والذين يستخدمون القوائم المالية على أساس الاستحقاق، وبالتالي فإن قائمة التدفقات النقدية تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للبنوك للأسباب التالية:

- أ- إن التدفقات النقدية وليست الأرباح هي التي تستخدم في خدمة الدين وتسديد الفوائد وأقساط القروض.
 - ب- من الممكن أن تحقق الشركة أرباحاً جيدة ومع ذلك فإنها تعاني من ضعف في تدفقاتها النقدية (والعكس صحيح).
 - ج- من الممكن التلاعب في الأرباح وإظهارها بأكثر مما هي عليه فعلياً باستخدام عدة طرق وأساليب (سواء كانت هذه الطرق مشروعة أو غير مشروعة) بينما يصعب ذلك بالنسبة للتدفقات النقدية.
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية كأداة تحليلية إضافة إلى كونها بيان مالي حيث أنها لا تنشأ عن القيود المحاسبية وإنما من المعلومات التي تتوفر بشكل رئيسي من القوائم المالية الأخرى.

الخاتمة

معرفة هل هناك تطابق أو اختلاف المالي لقوائم المركز المالي والدخل من جهة وقائمة التدفقات النقدية من جهة أخرى من أجل الوصول إلى دقة متناهية في تقييم الشركات لذاتها ولأغراض التنبؤات المستقبلية لإدارة الشركة بشكل خاص والمساهمين بشكل عام، وقد تضمنت نتائج التحليل المضامين التالية تعتبر القوائم المالية الثلاث والمستخدم في المالي (المركز المالي، الدخل والتدفقات النقدية) مكملة لبعضها البعض أي لا يمكن الاستغناء عن أي منها أو إحلال واحدة كبديل عن الأخرى وجود عدم تطابق في جميع النسب المالية.

المصادر والمراجع

- Frankel, R., and C. Lee. 1998. Accounting valuation, market expectation, and cross-sectional stock returns. *Journal of Accounting and Economics* 25 (June): 283–321.
- Freeman, R., J. Ohlson, and S. Penman. 1982. Book rate-of-return and prediction of earnings changes: An empirical investigation. *Journal of Accounting Research* 20 (Autumn): 3–42.
- Guenther, D. 1994. Earnings management in response to corporate tax rate changes: Evidence from the 1986 Tax Reform Act. *The Accounting Review* (January): 230–243.
- Hanlon, M., and T. Shevlin. 2002. The accounting for the tax benefits of employee stock options and implications for research. *Accounting Horizons* 16 (March): 1–16.
- Jonas, G., and J. Blanchet. 2000. Assessing quality of financial reporting. *Accounting Horizons* 14 (3): 353–363.
- Lys, T, and L. Vincent. 1995. An analysis of value destruction in AT&T's acquisition of NCR. *Journal of Financial Economics* 39 (2-3): 353-378
- Kennedy, J., T. Mitchell, and S. E. Sefcik. 1998. Disclosure of contingent environmental liabilities: Some unintended consequences? *Journal of Accounting Research* 36 (2): 257-277.

